معوقات المشاركة الاقتصادية للمرأة في التنمية
دراسة مطبّقة على عينة من المقترضات من بنك التنمية الاجتماعية

سماهر بنت مسفر بن سعيد الدوسري
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
smaher7444@gmail.com

(قدم للنشر في ٢٠٢١/٨/٢م، وقبل للنشر في ٢٠٢١/١١/٢٧م)

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى التعرف على المعوقات التي تواجه المشاركة الاقتصادية للمرأة في التنمية من خلال التعرف على المعوقات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه ممارستها للعمل الحر في المشاريع المتناهية الصغر. ولتحقيق هدف الدراسة، تم الاعتماد على المسح الاجتماعي بأسلوب العينة القصدية، التي تم تطبيقها باستخدام أداة الاستبيان الإلكتروني على (٣٧١) مستفيدة من تمويل بنك التنمية الاجتماعية للعمل الحر بمدينة الرياض. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أبرزها أن المعوقات الاجتماعية التي تواجه ممارسة المرأة للعمل الحُر تتمثل في صعوبة التوفيق بين رعاية أسرتها وإدارة المشروع، وافتقار المرأة إلى الدعم الأسري عند حدوث مشكلات في العمل، إضافة إلى وجود بعض التحديات المجتمعية التي تتمثل في انخفاض الوعي المجتمعي بأهمية ممارسة العمل الحُر من قبل المرأة. كما كشفت نتائج الدراسة عن المعوقات الاقتصادية التي تواجه ممارسة المرأة للعمل الحُر، والتي تتمثل في ارتفاع تكلفة التسويق والإعلان للمشروع، وافتقار المرأة إلى راتب تقاعدي يؤمن لها مصدر دخل في حال عجزِها عن الاستمرار في العمل الحُر، إضافة إلى أن الدعم المالي المقدم للمرأة لا يغطي جميع متطلبات المشروع.

الكلمات المفتاحية: التنمية، المرأة، المشاركة الاقتصادية.

Abstract
The study aims to investigate the obstacles which face women's participation in economic development, through the identification of the social and economic obstacles that face women's self-employment in micro business. In order to achieve the purpose of the study, a social survey has been adopted and applied on purposive sampling. The study collected data by using an online questionnaire on 371 female beneficiaries of the social development bank's fund for self-employment in Riyadh. The study outputs indicate that the most social obstacles were difficulties of reconciling between their families and managing their business, lack of support by their families while business problems occurring, and low social awareness of self-employment importance. Also, the study results revealed several economic obstacles consisting of high cost of business marketing and advertising, lack of a secure pension salary that could serve as a source of income if she stops the business. Also, the financial support provided to women does not cover all its business requirements.
Key words: women, development, economic participation.

تمهيد

تسعى المجتمعات المعاصرة إلى تحقيق متطلبات عملية التنمية لكونها من العمليات المهمة التي تهدف إلى إحداث تحولات هيكلية في المجتمع من خلال اعتمادها على المشاركة الجماعية من قبل الكوادر البشرية في المجتمع كله. وتجدر الإشارة إلى أهمية مشاركة المرأة في هذه العملية إلى جانب الرجل لتحقيق أهداف عملية التنمية.

وقد اهتمت منظمة الأمم المتحدة (٢٠٢١م) بقضية إدماج المرأة في خطط التنمية وبرامجها، وتوسيع فرص مشاركتها الاقتصادية، وذلك لتحقيق الارتقاء بمستواها المعيشي ولأهمية دورها في تحفيز عملية التنمية الاقتصادية، إذ جاءت في الأهداف الإنمائية لمنظمة الأمم المتحدة التوصية بضرورة تحقيق المساواة الاقتصادية بين الجنسين.

وتماشياً مع الأهداف الإنمائية لمنظمة الأُمم المتحدة لتحقيق المساواة بين الجنسين في المشاركة الاقتصادية، أولت رؤية المملكة (٢٠٣٠) الاهتمام بالدعم الاقتصادي لمشاركة المرأة في التنمية، وذلك من خلال تقديم القروض الميسرة لتحفيزها على المشاركة في الأعمال الحرّة، كما جاء الاهتمام باستثمار طاقات المرأة وتمكينها من الفرص المناسبة، وذلك لأهمية إسهامها في تنمية الاقتصاد الوطني، "فالمرأة السعودية تشكل ما يزيد على ٥٠٪ من إجمالي عدد الخريجين الجامعيين" (رؤية المملكة العربية السعودية، ٢٠٢١م، ص٣٧).

وعلى الرغم من المكانة التي حظيت بها المرأة السعودية في ظِلّ ما تبذله الدولة من قوانين داعمة لتعزيز مشاركتها الاقتصادية في التنمية، إلا أنّ معدل المشاركة في القوى العاملة للسعوديات يبلغ (٣١,٣٪) (الهيئة العامة للإحصاء،٢٠٢٠م)، وهذا ما يشير إلى وجود معوقات تحدّ من المشاركة الاقتصادية للمرأة في التنمية. ومن هذا المنطلق تحاول هذه الدراسة الوقوف عند تلك المعوقات للوصول إلى المقترحات التي يُمكن أن تحدّ من تأثيرها.

المشكلة البحثية

تُعد قضية مشاركة المرأة في عملية التنمية من القضايا المهمة التي شغلت اهتمام الكثير من الهيئات الدولية والباحثين في مختلف ميادين البحث العلمي، ويعكس هذا الاهتمام العالمي بقضايا المرأة أهمية مشاركتها

الكاملة لتحقيق أهداف عملية التنمية الشاملة في المجتمع، فقد أكد على أهمية هذه القضية تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمنظمة الأمم المتحدة (٢٠٢٠م) الذي أوضح أن "من أولويات لجنة وضع المرأة، قضية تحقيق المشاركة الكاملة والفعّالة للمرأة في المجتمع" (ص٢).

كما جاءت الخطة التنموية العاشرة للمملكة العربية السعودية لتؤكد على "تبني السياسات التي تدعم إدماج المرأة في عملية التنمية" (وزارة الاقتصاد والتخطيط، ٢٠١٥م، ص٧٩). ولتحقيق ذلك، "سُنت العديد من الإجراءات للقضاء على جميع أشكال الممارسات التميزية ضد النساء، إذ جاء التأكيد على جميع الجهات الحكومية بعدم مطالبة المرأة بالحصول على موافقة أي شخص عند تقديم الخدمات لها أو إنهاء الإجراءات الخاصة بها" (مجلس شؤون الأسرة، ص٧). كما "ساعدت الدولة في إثبات مكانة المرأة والسماح لها بالعمل في شتى المجالات، ومن ضمن تلك المجالات مُمارستها للعمل الحر في ظل الدعم الذي تمنحه الدولة من خلال توفير الجهات الممولة لمشاريع المرأة" (المطيري، ٢٠٢٠، ص٤) ومن تلك الجهات بنك التنمية الاجتماعية والذي يمثل مجتمع الدراسة طائفة من المستفيدات منه.

ولكن المرأة السعودية لا تزال تواجه العديد من المعوقات التي تحد من فرص مُمارستها للعمل الحر في المجالات المختلفة، وتؤكد على ذلك دراسة القاضي (٢٠١١م) التي أُجريت على النساء المستفيدات من قروض صندوق المئوية بمنطقة القصيم، أشارت فيها إلى أن المقترضات من الصندوق واجهن صعوبات عدة تمثلت في معاناتهن من عدم وجود متابعة للمشكلات التي تعترض عملهن، إضافة إلى تأخر خروج التراخيص من بعض الجهات الحكومية، ووجود بعض المعوقات التنظيمية الأخرى كاشتراط وجود معرّف للمقترضة. كما أكدت دراسة الرقيب (٢٠٢٠م) على الصعوبات التي تواجه مُمارسة المرأة للعمل الحُر، وذلك من خلال دراسة أجرتها على المقترضات من برنامج "كفالة"، كإحدى الجهات الداعمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وخلصت الدراسة إلى عدم كفاية الدعم المالي المقدم للمقترضات، وعدم فاعلية الخدمات المقدمة لهن، على غرار الاستشارات والتوجيه عند حدوث مشكلات في العمل.

ونظراً لكون المرأة أحد العناصر المهمة في تنمية المجتمع السعودي، إذ "تمثل نصف المجتمع بنسبة ٤٩٪ من إجمالي السكان السعوديين" (الهيئة العامة للإحصاء، ٢٠١٩م، ص٤)، ركزت هذه الدراسة على معرفة المعوقات التي تواجه مشاركة المرأة الاقتصادية في التنمية من خلال مُمارستها للعمل الحرّ في المشاريع متناهية الصغر، ومحاولة الوصول إلى النتائج، وتقديم التوصيات التي قد تُسهم في مواجهه تلك المعوقات. ومما سبق نصوغ المشكلة البحثية في السؤال الآتي: ما المعوقات التي تواجه المشاركة الاقتصادية للمرأة في التنمية؟

أسئلة الدراسة

السؤال الرئيس: ما المعوقات التي تواجه المشاركة الاقتصادية للمرأة في التنمية؟

وينبثق من السؤال الرئيس سؤالان فرعيان هما:

- ما المعوقات الاجتماعية التي تواجه المشاركة الاقتصادية للمرأة في التنمية؟
- ما المعوقات الاقتصادية التي تواجه المشاركة الاقتصادية للمرأة في التنمية؟

أهداف الدراسة

الهدف الرئيس: التعرف على المعوقات التي تواجه المشاركة الاقتصادية للمرأة في التنمية. وينبثق من الهدف الرئيس هدفان فرعيان هما:

- تحديد المعوقات الاجتماعية التي تحد من المشاركة الاقتصادية للمرأة في التنمية.
- تحديد المعوقات الاقتصادية التي تحد من المشاركة الاقتصادية للمرأة في التنمية.

الأهمية العلمية

١) تنبثق أهمية هذه الدراسة في تناولها لقضية المشاركة الاقتصادية بوصفها إحدى القضايا المهمة في تحقيق متطلبات عملية التنمية الاقتصادية في المجتمع.

٢) كما تتضح في تناولها للمرأة السعودية بوصفها موردا بشريا مهما في تنمية المجتمع السعودي، إذ "تمثل المرأة نسبة ٤٩٪ من إجمالي السكان السعوديين" (الهيئة العامة للإحصاء، ٢٠١٩م، ص٤).

٣) تتطلع هذه الدراسة إلى أن تقدم مادة علمية تثري بها الدراسات اللاحقة في مجال علم اجتماع التنمية بشكل عام ومجال مشاركة المرأة الاقتصادية في التنمية بشكل خاص.

٤) تتماشى هذه الدراسة مع توجهات رؤية المملكة العربية السعودية (٢٠٣٠) في توسيع فُرص المشاركة الاقتصادية للمرأة في التنمية من خلال مُمارستها للعمل الحر بالمشاريع متناهية الصغر.

٥) يُمثل تحديد المعوقات التي تواجه المشاركة الاقتصادية للمرأة خطوة مهمة للتعرف على واقع المشكلات التي تواجهها، ومن ثم توفير الظروف الملائمة التي تُعزز من فرص مشاركتها الاقتصادية.

٦) كما تنبع أهمية الدراسة الراهنة من حاجة المكتبة الاجتماعية العربية-في حدود علم الباحثة- لمثل هذا النوع من الدراسات التي تُركز على قضايا المرأة الراهنة في عملية التنمية.

الأهمية العملية

١) تتطلع هذه الدراسة من خلال ما تتوصل إليه من نتائج وتوصيات إلى أن تُسهم في زيادة استفادة المرأة من برامج الدعم الحكومي المقدم لها في مجالات العمل الحر المختلفة.

٢) كما يمُكن للجهات المعنية بتمويل الأنشطة التي تُمارس فيها المرأة العمل الحرّ الاستفادة من نتائجها في إعداد البرامج وتقديم الخدمات التي تتماشى مع احتياجات المرأة في هذه المشاريع.

مفاهيم الدراسة

التنمية Development

تُعرف التنمية اصطلاحاً بأنها "عبارة عن نشاط شامل لجميع القطاعات، وتشكل هذه العملية تطوير وتحسين ظروف الواقع من خلال الاستغلال الأمثل للموارد والطاقات البشرية والمادية، والهدف الرئيس من عملية التنمية تحسين المستوى المعيشي للأفراد والارتقاء بجودة حياتهم" (الحربي، ٢٠١٩م، ص٩٢).

في حين يرى علماء الاجتماع بأن التنمية "تغيير اجتماعي مقصود ومُخطط يستهدف تغيير السلوكيات والثقافات حتى تكون إيجابية ومرنة ومُنتجة" (أبو النصر، ٢٠١٧م، ص٦٦).

وتُعرف الباحثة التنمية إجرائيا في الدراسة الراهنة بأنها عملية تهدف إلى إحداث تحولات هيكلية في المجتمع من خلال اعتمادها على جميع الطاقات البشرية في المجتمع لتحقق أهدافها.

المشاركة participation

تُعرّف المشاركة بأنها "ذلك التفاعل بين الأفراد عقلياً وانفعالياً في موقف الجماعة، وبطريقة تشجع الفرد على الإسهام

في تحقيق أهداف الجماعة والمشاركة في تحمل المسؤولية" (بدوي، ١٩٨٢م، ص ٣٠٥).

أما مشاركة المرأة الاقتصادية، فتعرّف بأنها "المشاركة بصورة متساوية مع الرجل في مختلف المشاريع التنموية؛ أي معاملة المرأة كشريك متساوٍ وكامل الأهلية بدلاً من النظر إليها كمستفيد فقط" (العطاء,٢٠٢٠م، ص٣٠).

وتعرّف الباحثة المشاركة الاقتصادية للمرأة إجرائيا في الدراسة الراهنة بأن تكون المرأة عضوا فعالا ومنتجا اقتصادياً في المجتمع من خلال مُمارستها للعمل الحر في المشاريع متناهية الصغر.

العمل الحر Self-employment

يُعرّف العمل الحر بأنه: "جهد إنساني تحمل مخرجاته قيمة مضافة للفرد القائم به وللمستفيدين من نتائجه "(كمال، ٢٠١٩م، ص ٢٤). كما يُعرّف بأنه "عمل اختياري يقع عبء مسؤوليته على صاحبه وتعود إليه مخرجاته المادية والمعنوية، وقد يكون في مجال واحد أو تتعدد مجالاته حسب اهتمام من يقوم به أو حسب ما تفرضه حاجة السوق، وقد يكون عملاً صناعياً أو خدمياً أو تجارياً" (القصاص، ٢٠٠٨م، ص ١٠).

المشاريع متناهية الصغر Micro enterprises

تُعرف المشاريع متناهية الصغر بأنها: "استثمار يوجه إلى إنتاج سلعة أو تقديم خدمة بغرض الربح، ويمكن للأفراد المزاولين للعمل الحر العمل من خلاله اعتماداً على تمويلهم الذاتي أو بالاعتماد على قروض صغيرة" (كمال، ٢٠١٩م، ص ٢٦).

وتعرّف الباحثة المشاريع متناهية الصغر إجرائياً في الدراسة الراهنة بأنها تلك المشاريع التي تُمارس من خلالها المرأة العمل الحُر في المجالات المختلفة على أن تكون المرأة هي المالكة لهذا المشروع.

التراث البحثي

حظي موضوع مشاركة المرأة في التنمية باهتمام الكثير من الدراسين والباحثين خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي، وذلك لاعتباره من الموضوعات الشائكة وبالغة التعقيد، نظراً لتعدد وجهات النظر والآراء بشأنها (المعوشرجي، ٢٠١٥م). ويمكن أن يُفسر هذا الاهتمام بهذه القضية بأن وضع المرأة ومكانتها هو انعكاس لدرجة التقدم الذي وصل إليه المجتمع، لذلك يعد الاستثمار في طاقاتها المهدرة إحدى الضرورات التي يجب تحقيقها (الحربي، ٢٠١٩م).

المعوقات التي تواجه مشاركة المرأة الاقتصادية في التنمية

المعوقات الاجتماعية

"إن الحديث عن التحديات التي تواجه قضايا المرأة لا ينبغي أن يتم بصورة عامة ومطلقة، وإنما ينبغي النظر إليه من خلال فهم الخصوصية الاجتماعية والثقافية لكل مجتمع من المجتمعات" (القيسي، ٢٠١٤م، ص ٧٥٢).

ويرى شكارة (١٩٧٩م، ص ٢٥٥) بأن "معالجة المعوقات الاجتماعية في أغلب الأحيان أصعب من معالجة المعوقات المادية في المجتمع، إذ بالإمكان السيطرة على العوائق المادية بتوفير الأدوات المادية اللازمة، ولكن تكمن الصعوبة في التحكم في العوائق الاجتماعية الناجمة عن تراكمات تراثية سابقة خاصة عندما تتحجر وتصبح كالطبقة الصلبة أمام التغييرات والإصلاحات في المجتمع".

وسنشير إلى أبرز المعوقات الاجتماعية التي تواجه المشاركة الاقتصادية للمرأة في التنمية وهي على النحو الآتي:

عدم وجود بيئة اجتماعية وثقافية داعمة:

على الرغم من الإصلاحات والتحولات الاقتصادية التي تحدث في المجتمع، إلا أن مشاركة المرأة تضل محدودة، وذلك لأن ضعف مشاركة المرأة الاقتصادية في التنمية لا يرتبط بالعقبات القانونية فحسب، وإنما يتطلب الأمر معالجة المعوقات البنائية التي تحد من مشاركتها في التنمية (العثمان، ٢٠٠٦م).

ويؤكد خمشون (٢٠١٥م) على ما ذكره العثمان، إذ يرى أن بعض العادات والتقاليد تضيق من نطاق مشاركة المرأة، وقد تجردها من حقوقها التي نصت عليها القوانين، فالواقع الذي تعيش فيه المرأة في ظل تلك الأعراف لا يتغير بالسرعة التي تتغير بها الأوضاع العامة في المجتمع.

التنشئة الاجتماعية

"تعد عملية التنشئة الاجتماعية من أولى العمليات الاجتماعية ومن أهمها شأناً في حياة الفرد، وذلك لكونها الدعامة الأولى التي ترتكز عليها مقومات شخصيته" (عمر، ٢٠١٥م، ص ١٢٦)، فالأسرة من خلال عملية التنشئة يمكنها أن تغرس في نفوس أبناءها قيم مُمارسة العمل الحر، كأحد مجالات المشاركة الاقتصادية في التنمية، إلا أن ضعف دور الأسرة بوصفها واحدة من مؤسسات التنشئة الاجتماعية في ترسيخ قيم ثقافة العمل الحر لدى أبنائها، ينتج عنه ضعف الوعي المجتمعي بأهمية مجال العمل الحر لدى أفراد المجتمع عامة والمرأة خاصة. وهذا ما يشكل تحديا أمام المرأة عند محاولتها الخوض في هذا المجال في ظل تقليل المجتمع من أهميته.

تعدد الأدوار التي تقوم بها المرأة:

من المعوقات التي تواجه مشاركة المرأة في التنمية تعدد الأدوار التي تؤديها، إذ إن المرأة تقوم بدورها في الأعمال المنزلية إلى جانب قيامها بمتطلبات العمل في نشاطها الاقتصادي، وذلك في ظل عدم وجود التسهيلات الكافية التي تعين المرأة على التوفيق بين تلك الأدوار (طاحون، ٢٠٠١م).

المعوقات الاقتصادية:

تواجه مشاركة المرأة في التنمية عدة معوقات اقتصادية لعل من أبرزها، كما يشير مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة (٢٠٠٦م)، وجود صعوبات تمويلية

بسبب نقص الضمانات، وندرة الموارد الأولية وارتفاع أسعارها، وعدم القدرة على التخزين، والمنافسة الشديدة من قبل المشروعات الكبيرة.

ويضيف أبو رضوان (٢٠٠٦م) حدة المنافسة مع المنتجات العالمية، وارتفاع تكاليف الإنتاج، وعدم كفاية التمويل المتاح. أما الوادي (٢٠٠٥م)، فيشير إلى وجود معوقات اقتصادية أخرى تتمثل في ضعف القدرة المالية للمشاركة في المعارض الدولية وعدم القدرة على جذب العمالة ذات الكفاءة العالية لاعتبارات تتعلق بالأجور.

إضافة إلى ما سبق، قد تفتقر المرأة إلى التثقيف المالي الذي يمكّنها من إدارة ميزانية المشروع، إذ يعرّف بن قيدة (٢٠١٨) التثقيف المالي بأنه "مزيج من الوعي والمعرفة والمهارات والسلوك الضروري لاتخاذ قرارات مالية سليمة" (ص٨٠). وبالتالي فإن عدم مقدرة المرأة على اتخاذ القرارات المالية السليمة قد يكون سبباً في تعثر مشروعها الاقتصادي. ويتفق مع ذلك دراسة الشقير وآخرين (٢٠١٨م) إذ أشاروا إلى أن "أحد أسباب تعثر المشاريع الصغيرة لرائدات الأعمال السعوديات الأمية المالية والسياسات الخاطئة في التعامل مع ميزانية المشروع".

النظريات المفسرة لدراسة

النظرية التبادلية

"من أهم المبادئ التي تستند عليها النظرية التبادلية أن العطاء الذي يقدمه الفرد أو الجماعة إلى فرد آخر أو جماعة أخرى هو الواجبات الملقاة على عاتقه، بينما الأخذ الذي يحصل عليه الفرد من الفرد الآخر هو الحقوق التي يتمتع بها بعد أدائه للواجبات، كما تتعمق العلاقات وتستمر وتزدهر إذا وجدت موازنة بين الأخذ والعطاء، وتتوتر العلاقات أو تنقطع إذا اختل مبدأ التوازن بين الأخذ والعطاء، كما أن الموازنة بين الحقوق والواجبات لا تتحدد بالمجالات المادية فحسب، بل تتحدد أيضاً بالمجالات القيمية والمعنوية والروحية والاعتبارية" (الحسن،٢٠١٠م، ص ١٨٦).

ويُعد بتر بلاو من أبرز رواد النظرية التبادلية، وقد استعار من علم الاقتصاد بعض المفاهيم؛ مثل مفهوم التكلفة والفائدة والاستثمار" (لطفي، ١٩٩٩م، ص ١٧٨). كما "يعتبر بلاو أن دافع سلوك الفرد الرئيس في تفاعله وعلاقته مع الآخر هو التبادل المادي أو المعنوي" (الغريب، ٢٠١٦م، ص ٣٦٣).

ويمكن من خلال النظرية التبادلية تفسير المعوقات الاجتماعية التي تواجه مشاركة المرأة الاقتصادية في التنمية، إذ إن الزوج عندما يساعد المرأة في حل المشكلات التي تعترض عملها في المشروع ويقدم لها الدعم المعنوي، فإن ذلك العطاء راجع لكون المرأة تسهم من خلال عملها في المشروع في مساعدة الزوج في تحمل النفقات المادية للأسرة، وعندما تتوقف المرأة عن هذا العطاء لضعف الدخل المادي للمشروع أو لسبب آخر، فإن الزوج سيتوقف عن تقديم الدعم المعنوي للمرأة لكونه لا يجد مقابلا للعطاء الذي يقدمه، ويظهر التحدي أمام المرأة في كيفية مواجهة مشكلات العمل في المشروع في ظل غياب الدعم الأسري.

نظرية الدور

"تعد نظرية الدور من النظريات الحديثة في علم الاجتماع، وترى هذه النظرية أن سلوك الفرد وعلاقاته الاجتماعية تعتمد على الأدوار الاجتماعية التي يشغلها في المجتمع، كما ينطوي الدور الاجتماعي الواحد على مجموعة من الواجبات التي يؤديها الفرد بناءً على

مؤهلاته وخبراته وثقة المجتمع فيه، علماً بأن الفرد لا يشغل دورا اجتماعياً واحداً، بل يشغل عدة أدوار تقع في مؤسسات مختلفة، ومن أبرز رواد هذه النظرية: ماكس فيبر، وتالكوت بارسونز، وهانز كيرث وسي، ورايت ميلز" (الحسن ، ٢٠١٠م، ص ١٦١).

ويمكن تفسير المعوقات التي تواجه مشاركة المرأة الاقتصادية في التنمية من خلال نظرية الدور، إذ إن المرأة لا تشغل دوراً واحداً في المجتمع وإنما عدة أدوار، فهي تقوم بدورها كأم وما ينطوي عليه هذا الدور من واجبات، إضافة إلى دورها في المشاركة الاقتصادية في التنمية من خلال مُمارسة العمل الحر وما يتطلبه هذا الدور من واجبات. وبحسب هذه النظرية، فإن الصراع يحدث بين الأدوار عندما تطلب تلك المؤسسات التي تشغل فيها المرأة أدوارا مختلفة أن تقوم بواجباتها تجاه تلك الأدوار في آن واحد. ولمحدودية وقت المرأة ومحدودية قدرتها على التوفيق بين تلك الأدوار، يحدث تصدع لشخصية المرأة، مما قد يتسبب في إصابتها بشعور الإحباط لعدم مقدرتها على التوفيق بين تلك الأدوار.

الدراسات السابقة

تناولت العديد من الدراسات قضية مشاركة المرأة الاقتصادية في التنمية، نظراً لكون هذه القضية من القضايا التي شغلت اهتمام الكثير من المجتمعات. ولأهمية دور المرأة في تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع، تناولت دراسة القاضي (٢٠١١م) "المشروعات الصغيرة وتنمية المرأة السعودية: دراسة حالة للمستفيدات من صندوق المئوية في منطقة القصيم". وقد هدفت إلى تحديد دور المشروعات الصغيرة في تنمية المرأة اجتماعياً واقتصادياً وذاتياً، وتحديد المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة. وخلصت إلى عدة نتائج من أبرزها: وجود عوائد اجتماعية تتمثل في تحقيق الوجاهة الاجتماعية واتساع دائرة العلاقات الاجتماعية، إضافة إلى العوائد الذاتية التي تمثلت في تحقيق الذات وإبراز المهارات والثقة بالنفس، إلى جانب تحسن الوضع المادي للأسرة، أما عن المعوقات التي واجهتهن فتمثلت في الصعوبات الإدارية كتعقد إجراءات الحصول على تراخيص.

وتناولت دراسة شقير، المحيميد والحضيف (٢٠١٨م) محاور تعزيز الدور الريادي لسيدات الأعمال السعوديات بمنطقة القصيم. وهدفت إلى البحث عن عوامل النهوض بريادة النساء السعوديات، وتقديم الحلول المقترحة لتدعيم دور رائدات الأعمال، والتعرف على دور الجهات الداعمة للقضاء على المشكلات والمعوقات التي تعترضهن. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أبرزها: أن المبادرات النسائية في منطقة القصيم لا تزال دون المستوى، وذلك بسبب المعايير الثقافية السائدة في المجتمع، والعقبات الاجتماعية التي تعيق انطلاق المرأة، كما أشارت النتائج إلى أن أحد أهم أسباب فشل المشروعات الصغيرة وخروجها من السوق هي الأمية المالية، واتباع سياسات خاطئة في التعامل مع ميزانية المشروع، والمنافسة من المنتجات الأجنبية، وعدم وجود رؤية إستراتيجية واضحة المعالم لسيدات الأعمال.

كما تناولت دراسة فيسا وتاميني Feyisa & Tamene (2019) دور المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر في تمكين المرأة في إثيوبيا. وهدفت هذه الدراسة إلى تقيي دور المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر في تمكين المرأة بمدينة جيما. وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج من

أبرزها أن المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر أسهمت في تمكين رائدات الأعمال اقتصادياً واجتماعياً من خلال تحسين سُبل معيشتهن، وتعزيز ثقتهن بأنفسهن، وقدرتهن على اتخاذ القرار والاستقلال المالي، كما أشارت إلى أن رائدات الأعمال يواجهن بعض الصعوبات تتمثل في افتقار الأماكن المناسبة للعمل والبيع، وكذلك نقص المواد الخام، والانقطاع المتكرر لإمدادات الكهرباء.

وتناولت دراسة أشفاق (٢٠٢٠م) الصعوبات التمويلية التي تواجه المشروعات الصغيرة وآفاق حلولها، إذ هدفت إلى التعرف على المشروعات الصغيرة وأهميتها والمشكلات التي تواجه تمويلها، والتعرف على دور المشروعات الصغيرة في دعم الاقتصاد الوطني. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أبرزها أن للمشروعات الصغيرة دورا مهما في تنمية الاقتصاد الوطني، ويتركز دورها في خلق فرص العمل، إذ اتضح أن المشروعات الصغيرة لديها القدرة على خلق فرص العمل بشكل أكبر من المشروعات الكبيرة، وأنها الأفضل في إدارة استثماراتها، كما أوضحت النتائج أن معظم الصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة تتمثل في عدم قدرتها على توفير الضمانات المطلوبة للتمويل، إضافة إلى أن الجهات الممولة تركز على طلب الضمانات وتغفل عن عمل دارسات الجدوى للمشاريع.

أما دراسة واصل (٢٠٢٠م)، فقد ركزت على دراسة المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة في ليبيا. وقد توصلت إلى أن أهم المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة تتمثل في المعوقات التمويلية بنسبة (٧٧٪)، تليها المعوقات التسويقية بنسبة (٣٣٪)، والمعوقات الثقافية والاجتماعية بنسبة (٢٢٪)، والمعوقات التشريعية والتنظيمية بنسبة (٢٠٪). كما أظهرت الدراسة تدني الوعي المجتمعي بأهمية المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية.

الإجراءات المنهجية للدراسة

نوع الدراسة

تنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية، وقد تم اختيار هذا النوع من الدراسات لكون هذه الدراسة تهدف إلى وصف المعوقات التي تواجه مشاركة المرأة الاقتصادية في التنمية كما هي في الواقع، وتحليل تلك المعوقات بغرض الوصول إلى الاستنتاجات التي تفسر وجودها.

منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على المسح الاجتماعي بالعينة لعينة من المستفيدات من تمويل بنك التنمية الاجتماعية للعمل الحر متناهي الصغر، وقد تم اختيار المسح الاجتماعي لكونه يتميز بتركيزه على الأوضاع الحاضرة، فمن خلاله يمكن التعرف على طبيعة المعوقات التي تواجه مشاركة المرأة الاقتصادية في التنمية كما هي في الواقع.

مجتمع الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة الراهنة في النساء المستفيدات من تمويل بنك التنمية الاجتماعية للعمل الحر متناهي الصغر، والبالغ عددهن (٧٠,٠٠٠) مستفيدة (بنك التنمية الاجتماعية، ٢٠٢٠م).

عينة الدراسة

اعتمدت الدراسة الراهنة على العينة القصدية وقد بلغت (٣٧١). وقد تم اللجوء إلى العينة القصدية لتعذر الوصول إلى قوائم أسماء النساء المستفيدات من بنك التنمية الاجتماعية. كما روعي في اختيار العينة عدد من الشروط وهي:

- أن تكون مفردات العينة من النساء.
- أن تكون من المستفيدات من قروض تمويل العمل الحر متناهي الصغر.
- أن تكون المستفيدات من قروض التمويل في مدينة الرياض.

أدوات الدراسة

اعتمدت الدراسة على أداة الاستبيان الإلكتروني من خلال مجموعة من الأسئلة المغلقة، وذلك بناءً على طبيعة البيانات المراد جمعها من مفردات الدراسة. وقد تم تصميم الاستبيان من خلال منصة Google forms وإرسالها إلى النساء المستفيدات من بنك التنمية الاجتماعية عبر البريد الإلكتروني، وذلك بعد التنسيق مع المسؤولين عن إدارة المحافظ التمويلية للمستفيدات من البنك.

إجراءات الصدق والثبات لأداة الدراسة

صدق أداة الدراسة

الصدق الظاهري لأداة الدراسة

تم عرض استبانة الدراسة على مجموعة من المحكمين المختصين من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية في تخصص علم الاجتماع للوقوف على سلامة العبارات، والتأكد من ارتباطها بأهداف الدراسة، ومدى تحقيق العبارات للغرض الذي وضعت من أجله.

صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة

تم التحقق من صدق الاتساق الداخلي للعبارات، بتطبيق الاستبانة على عينة استطلاعية قوامها (٣٠) من نساء الممارسات للعمل الحر بالمشاريع متناهية الصغر، وتم حساب معاملات ارتباط بيرسون بين كل العبارة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه، وقد اتضح أن جميع العبارات دالة عند مستوى (٠,٠١) وهو ما يوضح أن العبارات المكونة للاستبانة تتمتع بدرجة صدق مرتفعة.

ثبات أداة الدراسة

للتحقق من ثبات مفردات الدراسة، تم استخدام معامل ألفا كرونباخ (Chronbach Alpha)، وتم تطبيقه على عينة استطلاعية بلغت (٣٠)، وقد اتضح أن ثبات محاور الدراسة تراوح ما بين (٠,٧١٩- ٠,٨٢٦)، وقد بلغ معامل الثبات الكلي (٠,٨٨١)، وهي قيمة ثبات مرتفعة تدل على صلاحية أداة الدراسة.

مجالات الدراسة

المجال البشري

النساء المستفيدات من قروض بنك التنمية الاجتماعية لتمويل العمل الحر متناهي الصغر. –

المجال المكاني

طبقت الدراسة الراهنة على الجهات التي تُدير المحافظ التمويلية لبنك التنمية الاجتماعية وهي كل من (جمعية أعمال، ومركز جنى، وجمعية بنيان) في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية.

المجال الزمني

طبقت الدراسة في الفصل الدراسي الثاني للعام ١٤٤٢هـ.

نتائج الدراسة

أولاً– خصائص عينة الدراسة

توصلت النتائج المتعلقة بوصف مفردات العينة وفقاً لبياناتهم الأساسية إلى الآتي:

جدول (١). توزيع مفردات الدراسة وفق العمر

العمر	التكرار	النسبة
أقل من ٣٠ سنة	٧٩	٢١,٣
من ٣٠ إلى ٤٠ سنة	١٦٢	٤٣,٧
من ٤١ إلى ٥٠ سنة	٨٨	٢٣,٧
من ٥١ سنة فأكثر	٤٢	١١,٣
المجموع	**٣٧١**	**١٠٠٪**

يتضح من الجدول السابق أن (٤٣,٧٪) من بين مفردات عينة الدراسة تراوحت أعمارهن من (٣٠ إلى ٤٠ سنة) وهي النسبة الأكبر من بين أفراد عينة الدراسة، وقد يعود ذلك إلى التزام هذه الفئة العمرية في الغالب بمسؤوليات أسرية، مما يدفعهن إلى مزاولة العمل الحر من أجل تحسين المستوى المعيشي للأسرة. وتليها الفئة العمرية (من ٤١ إلى ٥٠ سنة) بنسبة (٢٣,٧%)، في حين جاءت الفئة العمرية (أقل من ٣٠ سنة) في المرتبة الثالثة بنسبه (٢١,٣٪)، وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفئة العمرية (من ٥١ سنة فأكثر) بنسبة (١١,٣٪)، وهي الفئة الأقل في الدراسة. وتختلف هذه النتيجة عن دراسة الرقيب (٢٠٢٠م) التي أشارت إلى أن ٥٠٪ من مفردات مجتمع الدراسة من الفئة العمرية (٢٥ سنة – ٣٥).

جدول (٢). توزيع مفردات الدراسة وفق المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة
ثانوي فأقل	١٢٢	٣٢,٩
دبلوم	٥٥	١٤,٨
جامعي فما فوق	١٩٤	٥٢,٣
المجموع	**٣٧١**	**١٠٠٪**

يتضح من الجدول أعلاه أن (٥٢٪) من بين مفردات عينة الدراسة تحصلن على المؤهل الجامعي فما فوق، وهي النسبة الأكبر من مفردات عينة الدراسة، يليها مؤهل ثانوي فأقل بنسبة (٣٢٪)، في حين كانت

أقل فئة من مفردات العينة ممن تحصلن على مؤهل الدبلوم بنسبة (١٤. %). وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة شقير وآخرين (٢٠١٨م) التي أشارت إلى أن النسبة الأعلى من النساء الممارسات للعمل الحر يحملن المؤهلات الجامعية.

جدول (٣). توزيع مفردات الدراسة وفق الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	التكرار	النسبة
عزباء	٧٣	١٩,٧
متزوجة	٢٣٧	٦٣,٩
مطلقة	٤٤	١١,٩
أرملة	١٧	٤,٦
المجموع	**٣٧١**	**٪١٠٠**

يتضح من الجدول أعلاه أنّ (٦٣,٩٪) من مفردات عينة الدراسة من المتزوجات، وجاءت في المرتبة الثانية فئة العزباوات بنسبة (١٩,٧٪) من مفردات عينة الدراسة، في حين جاءت فئة المطلقات بنسبة (١١,٩٪) من مفردات عينة الدراسة، وفي المرتبة الأخيرة فئة الأرامل بنسبة (٤,٦٪).

ويعزى ارتفاع نسبة المتزوجات من مفردات عينة الدراسة إلى كون النساء المتزوجات يتوجهن إلى ممارسة العمل الحر لمساعدة الزوج على تلبية الاحتياجات المادية للأسرة. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة القاضي (٢٠١١م) التي أشارت إلى أن تحسين الوضع المادي للأسرة يعد أحد دوافع ممارسة المرأة للعمل الحر.

جدول (٤). توزيع مفردات الدراسة وفق المهنة

المهنة	التكرار	النسبة
أعمل في القطاع الحكومي	٢١	٥,٧
أعمل في القطاع الخاص	١٥٦	٤٢,٠
لا أعمل في أي من القطاعين العام والخاص	١٩٤	٥٢,٣
المجموع	**٣٧١**	**٪١٠٠**

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن نسبة (٥٢,٣٪) من مفردات عينة الدراسة لا يعملن في أي من القطاعين العام والخاص، وهي النسبة الأكبر من مفردات عينة الدراسة، وجاءت في المرتبة التي تليها فئة من يعملن في القطاع الخاص بنسبة (٤٢,٠٪) في حين جاءت في المرتبة الأخيرة فئة من يعملن في القطاع الحكومي بنسبة (٥,٧٪).

جدول (٥). توزيع مفردات الدراسة وفق نوع نشاط العمل الحر

المهنة	التكرار	النسبة
تجاري	٢٤٣	٦٥,٥
صناعي	٢٧	٧,٣
خدمي	١٠١	٢٧,٢
المجموع	**٣٧١**	**١٠٠٪**

يتضح من الجدول أعلاه أن نسبة (٦٥,٥٪) من النساء العاملات في المشاريع يمارسن النشاط التجاري، وهي النسبة الأكبر من مفردات عينة الدراسة، كما جاءت ممارسة النشاط الخدمي بنسبة (٢٧,٢٪) في المرتبة الثانية، في حين جاءت ممارسة الأنشطة الصناعية بنسبة (٧,٣٪) في المرتبة الأخيرة. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة الرقيب (٢٠٢٠م) التي أشارت إلى أن أغلب النساء الممارسات للعمل الحر يتجهن إلى مزاولة الأنشطة التجارية، في حين تختلف مع دراسة شقير وآخرين (٢٠١٨م) التي أشارت إلى أن النسبة العظمى من المشروعات التي تعمل فيها النساء في مجال تقديم الخدمات.

جدول (٦). توزيع مفردات الدراسة وفق المدة الزمنية لممارسة العمل الحر

المدة الزمنية لممارسة العمل الحر	التكرار	النسبة
أقل من ستة أشهر	٩١	٢٤,٥
من ستة أشهر إلى سنتين	١٠٢	٢٧,٥
أكثر من سنتين	١٧٨	٤٨,٠
المجموع	**٣٧١**	**١٠٠٪**

يتضح من الجدول أعلاه أن نسبة (٤٨٪) من مفردات عينة الدراسة قد مارسن العمل الحر منذ (أكثر من سنتين)، وهي النسبة الأكبر من مفردات عينة الدراسة، تليها المدة الزمنية (من ستة أشهر إلى سنتين) بنسبة (٢٧,٥٪)، في حين جاءت في المرتبة الأخيرة فئة (أقل من ستة أشهر) بنسبة (٢٤,٥).

جدول (٧). توزيع مفردات الدراسة وفق الدخل الشهري من المشروع

متوسط الدخل الشهري من المشروع	التكرار	النسبة
أقل من ٣٠٠٠ ريال	٢٣٣	٦٢,٨
من ٣٠٠٠ إلى أقل من ٦٠٠٠ ريال	١١٧	٣١,٥
من ٦٠٠٠ إلى أقل من ٩٠٠٠ ريال	٩	٢,٤
من ٩٠٠٠ ريال فأكثر	١٢	٣,٢
المجموع	**٣٧١**	**١٠٠٪**

يتضح من الجدول أعلاه أن نسبة (٦٢,٨٪) من بين مفردات عينة الدراسة العائد من استثمارهن في المشاريع (أقل من ٣٠٠٠ ريال) وهي النسبة الأكبر من مفردات عينة الدراسة، يليها مقدار الدخل (من ٣٠٠٠ إلى أقل من ٦٠٠٠ريال) بنسبة (٣١,٥٪)، بينما جاء مقدار الدخل (٩٠٠٠ ريال فأكثر) في الفئة الثالثة بنسبة (٣,٢٪)، وجاءت في المرتبة الأخيرة فئة (من ٦٠٠٠ إلى أقل من ٩٠٠٠ ريال) بنسبة (٢,٤٪).

تحليل نتائج محور المعوقات الاجتماعية

للتعرف على المعوقات الاجتماعية التي تواجه مشاركة المرأة الاقتصادية في التنمية، تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات والانحرافات المعيارية والرتب لعبارات المحور، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول الآتي:

جدول رقم (٨). إجابات مفردات عينة الدراسة على محور المعوقات الاجتماعية التي تواجه مشاركة المرأة الاقتصادية في التنمية

م	العبارة	درجة الموافقة						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
		لا أوافق		أوافق إلى حد ما		أوافق					
		ك	%	ك	%	ك	%				
١	لا أجد من يساعدني داخل الأسرة حول مشكلات إدارة المشروع	١٤٠	٣٧,٧	١٣٦	٣٦,٧	٩٥	٢٤,٦	١,٨٧	٠,٧٨	٢	إلى حد ما
٢	أجد صعوبة في التوفيق بين رعاية أسرتي وإدارة المشروع	١٢٦	٣٤,٠	١٥٥	٤١,٨	٩٠	٢٤,٣	١,٩٠	٠,٧٥	١	إلى حد ما
٣	يقلل بعض أفراد المجتمع من أهمية العمل الحر للمرأة	١٤٠	٣٧,٧	١٤١	٣٨,٠	٩٠	٢٤,٣	١,٨٦	٠,٧٧	٣	إلى حد ما
٤	الخلافات الأسرية تؤثر على عملي في المشروع	١٦٢	٤٣,٧	١٣٩	٣٧,٥	٧٠	١٨,٩	١,٧٥	٠,٧٥	٤	إلى حد ما
٥	عدم ثقة أفراد أسرتي في قدرتي على الاستمرار في العمل في المشروع	١٩٨	٥٣,٤	١٠٨	٢٩,١	٦٥	١٧,٥	١,٦٤	٠,٧٢	٥	غير موافق
	المتوسط الحسابي العام							**١,٨٠**	**٠,٧٦**	**إلى حد ما**	

*درجة المتوسط الحسابي من (٣,٠٠).

يتضح من الجدول السابق ما يأتي:

- أن مفردات عينة الدراسة (موافقات إلى حد ما) على محور المعوقات الاجتماعية التي تواجه مشاركة المرأة الاقتصادية في التنمية، إذ بلغ المتوسط العام (١,٨٠ من ٣,٠٠)، وهو المتوسط الذي يقع في الفئة الثانية من فئات المقياس الثلاثي من (من ١,٨٠ إلى ٢,٣٣) الذي يشير إلى خيار الموافقة إلى حد ما.

وفيما يأتي ترتيب العبارات تنازلياً حسب المتوسطات والانحراف المعياري الموافقة عليها على النحو الآتي:

- جاءت عبارة "أجد صعوبة في التوفيق بين رعاية أسرتي وإدارة المشروع" في المرتبة الأولى من حيث موافقة مفردات عينة الدراسة، بمتوسط حسابي بلغ مقداره (١,٩٠ من ٣,٠٠)، وانحراف معياري بلغ (٠,٧٥). وتشير هذه النتيجة إلى الصعوبة التي تواجه المرأة عند إدارة المشروع، لاسيما وأن غالبية مفردات عينة الدراسة من النساء المتزوجات، إذ يواجهن صعوبات في التوفيق بين مسؤولياتهن الأسرية ومسؤوليات إدارة المشروع.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة شقير وآخرين (٢٠١٨م) التي أشارت إلى أن أحد التحديات التي تواجه ممارسة المرأة للعمل الحر تتمثل في عدم قدرتها على تحقيق التوازن بين الأسرة والعمل بالمشروع، كما تتفق هذه النتيجة مع نظرية الدور التي تؤكد على حدوث صراع الدور للفرد عندما تطلب المؤسسات المختلفة التي ينتمي إليها أن يلبي واجبات الدور المناطة به في آن واحد.

- جاءت عبارة "لا أجد من يساعدني في داخل الأسرة حول مشكلات إدارة المشروع" في المرتبة الثانية من حيث موافقة مفردات عينة الدراسة، بمتوسط حسابي بلغ مقداره (١,٨٧ من ٣,٠٠) وانحراف معياري (٠,٧٨). وتشير هذه النتيجة إلى احتياج المرأة إلى الدعم الأسري الذي يعينها على النجاح في العمل في المشروع.
- جاءت عبارة "يقلل بعض أفراد المجتمع من أهمية العمل الحر للمرأة" في المرتبة الثالثة من حيث موافقة مفردات عينة الدراسة بمتوسط حسابي بلغ مقداره (١,٨٦ من ٣,٠٠) وانحراف معياري بلغ (٠,٧٧). وتتفق مع نتيجة دراسة واصل (٢٠٢٠) التي أشارت إلى تدني وعي أعضاء المجتمع بأهمية المشروعات الصغيرة ودورها في المجتمع.
- جاءت عبارة "الخلافات الأسرية تؤثر على عملي في المشروع" في المرتبة الرابعة من حيث موافقة مفردات عينة الدراسة بمتوسط حسابي بلغ مقداره (١,٧٥ من ٣,٠٠) وانحراف معياري بلغ (٠,٧٥).
- جاءت عبارة "عدم ثقة أفراد أسرتي في قدرتي على الاستمرار في العمل في المشروع" في المرتبة الخامسة من حيث موافقة مفردات عينة الدراسة بمتوسط حسابي بلغ مقداره (١,٦٤ من ٣,٠٠) وانحراف معياري بلغ (٠,٧٢).

جدول رقم (٩). إجابات مفردات عينة الدراسة على محور المعوقات الاقتصادية التي تواجه مشاركة المرأة الاقتصادية في التنمية

م	العبارة	درجة الموافقة						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
		لا أوافق		أوافق إلى حد ما		أوافق					
		ك	%	ك	%	ك	%				
١	صعوبة الموازنة بين ميزانية المشروع وميزانية الأسرة	٦٥	١٧,٥	١٦٥	٤٤,٥	١٤١	٣٨,٠	٢,٢٠	٠.٧١	٥	إلى حد ما فق
٢	التمويل المقدم من الجهة الداعمة غير كاف لمتطلبات المشروع	٥٦	١٥,١	١٣٥	٣٦,٤	١٨٠	٤٨,٥	٢,٣٣	٠.٧٢	٣	إلى حد ما
٣	حدة المنافسة في السوق أضعفت الطلب على منتجاتي	٦٥	١٧,٥	١٥١	٤٠,٧	١٥٥	٤١,٨	٢,٢٤	٠.٧٣	٤	إلى حد ما
٤	التسويق والإعلان للمشروع يكلفني مبالغ طائلة	٣٦	٩,٧	١٢٠	٣٢,٣	٢١٥	٥٨,٠	٢,٤٨	٠.٦٦	١	موافق
٥	المشروع لا يوفر راتبا تتقاعديا	٥٢	١٤,٠	١١١	٢٩,٩	٢٠٨	٥٦,١	٢,٤٢	٠.٧٢	٢	موافق
	المتوسط الحسابي العام							٢,٣٣	٠,٧١		موافق إلى حد ما

يتضح من الجدول السابق ما يأتي:

- أن مفردات عينة الدراسة (موافقات إلى حد ما) على محور المعوقات الاقتصادية التي تواجه مشاركة المرأة الاقتصادية في التنمية، حيث بلغ المتوسط العام (٢,٣٣ من ٣,٠٠) وهو المتوسط الذي يقع في الفئة الثانية من فئات المقياس الثلاثي من (من ١,٨٠ إلى ٢,٣٣) الذي يشير إلى خيار الموافقة إلى حد ما.

وفيما يأتي ترتيب العبارات تنازلياً حسب متوسطات الموافقة عليها على النحو الآتي:

- جاءت عبارة "التسويق والإعلان يكلفني مبالغ طائلة" في المرتبة الأولى من حيث موافقة مفردات عينة الدراسة، بمتوسط حسابي بلغ مقداره (٢,٤٨ من ٣,٠٠) وانحراف معياري (٠.٦٦). وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة واصل (٢٠٢٠م) التي أشارت إلى أن المعوقات التسويقية تعد من أبرز المعوقات التي تواجه المشاريع الصغيرة.
- جاءت عبارة "المشروع لا يوفر راتبا تقاعديا" في المرتبة الثانية من حيث موافقة مفردات عينة الدراسة، بمتوسط حسابي بلغ مقداره (٢,٤٢ من ٣,٠٠) وانحراف معياري بلغ (٠,٧٢). وتوضح هذه النتيجة احتياج المرأة الممارسة للعمل الحر لحماية اجتماعية تؤمن لها مصدر دخل في حال عجزها عن ممارسة العمل الحر.
- جاءت عبارة "التمويل المقدم من الجهة الداعمة غير كاف لمتطلبات المشروع" في المرتبة الثالثة من حيث موافقة مفردات عينة الدراسة، بمتوسط حسابي بلغ مقداره (٢,٣٣ من ٣,٠٠) وانحراف معياري

(٠.٧٢). وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة أشفاق (٢٠٢٠م) التي أشارت إلى أن التمويل المتاح للمشروعات الصغيرة يعاني من بعض المشكلات التي تتمثل في عدم كفايته لتغطية احتياجات المشروع بالكامل.

- جاءت عبارة "حدة المنافسة في السوق أضعفت الطلب على منتجاتي" في المرتبة الرابعة من حيث موافقة مفردات عينة الدراسة بمتوسط حسابي بلغ مقداره (٢,٢٤ من ٣,٠٠) وانحراف معياري (٠.٧٣). وتتفق هذه النتيجة مع دراسة واصل (٢٠٢٠م) التي أشارت إلى أن أهم المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة هي تفضيل المستهلك للمنتجات الأجنبية.
- جاءت عبارة "صعوبة الموازنة بين ميزانية المشروع وميزانية الأسرة" في المرتبة الخامسة من حيث موافقة مفردات عينة الدراسة بمتوسط حسابي بلغ مقداره (٢,٢٠ من ٣,٠٠) وانحراف معياري بلغ (٠.٧١). وتتفق هذه النتيجة مع دراسة الشقير وآخرين (٢٠١٨م) التي تؤكد أن أحد أسباب تعثر المشاريع الصغيرة لرائدات الأعمال السعوديات هي الأمية المالية والسياسات الخاطئة في التعامل مع ميزانية المشروع.

أهم النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة

أولاً: كشفت الدراسة في تحليلها للمعوقات الاجتماعية التي تواجه مشاركة المرأة الاقتصادية في التنمية ما يأتي:

- الصعوبة التي تواجه المرأة في محاولتها التوفيق بين رعاية أسرتها وإدارة المشروع، وذلك بنسبة (٢٤%).
- افتقار المرأة إلى الدعم الأسري بنسبة (٢٤٪).
- تقليل بعض أفراد المجتمع من أهمية العمل الحر بنسبة (٢٤٪).
- الخلافات الأسرية تؤثر على عمل المرأة في المشروع بنسبة (١٨٪).
- عدم ثقة أفراد الأسرة في قدرة المرأة على الاستمرار في المشروع بنسبة (١٧٪).

ثانياً: كشفت الدراسة في تحليلها للمعوقات الاقتصادية التي تواجه مشاركة المرأة الاقتصادية في التنمية ما يأتي:

- التسويق والإعلان يكلف المرأة الممارسة للعمل الحر مبالغ باهظة بنسبة (٥٨٪).
- افتقار المرأة إلى راتب تقاعدي من المشروع بنسبة (٥٦٪).
- التمويل المقدم من الجهة الداعمة لمشروع المرأة غير كاف لمتطلبات المشروع بنسبة (٤٨٪).
- حدة المنافسة في السوق أضعف الطلب على المشاريع التي تعمل بها المرأة بنسبة (٤١٪).
- الصعوبة التي تواجه المرأة في الموازنة بين ميزانية المشروع وميزانية الأسرة بنسبة (٣٨٪).

توصيات الدراسة

تُوصي الدراسة في ضوء النتائج التي خلصت إليها بالآتي:

١. ضرورة قيام المؤسسات الداعمة للمشاريع متناهية الصغر بإجراء دراسات تقويمية مستمرة للبرامج

والخدمات المقدمة للتأكد من فاعليتها وتأثيرها والكشف عن مواطن الضعف فيها.

٢. تقديم الدورات التدريبية المكثفة للمرأة في مهارات التسويق والإعلان للمشروع.

٣. تقديم الدعم المالي الذي يتناسب مع خصوصية المشاريع متناهية الصغر واحتياجاتها.

٤. تقديم التثقيف المالي للمرأة في مهارات الإدارة المالية لتمكينها من تحقيق الموازنة بين ميزانية الأسرة وميزانية المشروع.

٥. تقديم دورات تدريبية وورش عمل للمرأة في مجالات الإبداع والابتكار في المشاريع لمواجهة المنافسة الأجنبية في السوق.

٦. توصي الدراسة وزارة التعليم بإتاحة برامج وأنشطة لاصفية لطلاب المرحلة الثانوية في مجال ممارسة العمل الحر لترسيخ ثقافة العمل الحر لدى النشء، وإكسابهم المهارات المرتبطة بممارسة العمل الحر؛ كإدارة وتنظيم المشاريع ونحوه.

٧. توصي الدراسة وزارة الثقافة والإعلام بإعداد مواد إعلامية تهدف إلى نشر ثقافة العمل الحر بالمجتمع، وإبراز أهمية دور المرأة في المشاركة الاقتصادية في التنمية، والتعريف بأنشطة المشاريع متناهية الصغر.

٨. تُوصي الدراسة لجان التنمية الاجتماعية بالأحياء بالقيام بدور مساند لوزارة الثقافة والإعلام بتقديم جلسات حوارية مقدمة للأسر تهدف إلى نشر ثقافة العمل الحر وحث الأهالي على ترسيخ قيم ثقافة العمل الحر لدى الأبناء.

مقترحات لدراسة

- إعداد دراسة ميدانية تستهدف التعرف على واقع إدارة وتنظيم المشاريع متناهية الصغر في مدينة الرياض، ووضع إستراتيجية مناسبة لتنظيم المشاريع وتحديد الأولويات فيها، واقتراح مجموعة تدابير محددة لمعالجة التحديات التي تواجهها.
- إعداد دراسة ميدانية تتناول الأسباب والعوامل المؤثرة على غياب الإبداع والابتكار في المشاريع متناهية الصغر، واقتراح الحلول المناسبة لها.

المراجع

١. أبو النصر، مدحت ومحمد، ياسمين (٢٠١٧م). **التنمية المستدامة**، المجموعة العربية لتدريب والنشر.

٢. أبو رضوان، عماد (٢٠٠٦م- أبريل). التحديات التي تواجه المشاريع الصغيرة. ورقة مقدمة إلى **الملتقى الدولي الأول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**، جامعة حسيبة بوعلي، الشلف.

٣. أشفاق، نصر (٢٠٢٠م). الصعوبات التمويلية التي تواجه المشروعات الصغيرة وأفاق حلولها: دراسة تطبيقية على ليبيا، **مجلة الدراسات الاقتصادية**، المجلد الثالث، العدد الأول، ص ص ١٧٩-٢١٧.

٤. الأمم المتحدة (٢٠١٣م). **إطار الأونكتاد لسياسات تنظيم المشاريع وتنفيذه**، جنيف: مجلس التجارة والتنمية.

٥. الأمم المتحدة (٢٠٢١). **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**، متوافر على: https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home.html

٦. بدوي، أحمد (١٩٨٢م).**معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، بيروت: مكتبة لبنان.

٧. بن قيده، مروان وبوعافية، رشيد (٢٠١٨م). واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، **مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية**، العدد ١٨، ص ص ٧٠-٨٥.

٨. بنك التنمية الاجتماعية (٢٠٢١م). تمويل العمل الحر متناهي الصغر، متوافر على: https://www.sdb.gov.sa/ar-sa/our-products/personal/freelance

٩. الحربي، اعتدال (٢٠١٩م). السياسات الاجتماعية لتمكين المرأة في المملكة العربية السعودية: الرؤية ٢٠٣٠ نموذجا، **مجلة علوم الإنسان والمجتمع**، المجلد الثامن، العدد الرابع، ص ص ٨٦-١٣٢.

١٠. الحسن، إحسان (٢٠١٠م). **النظريات الاجتماعية المتقدمة**، عمان: دار وائل.

١١. خمشون، محمد (٢٠١٥م). المعوقات الثقافية للمشاركة السياسية للمرأة في المجتمعات العربية، مركز جبل البحث، ص ص ٢٢٨-٢٤٣.

١٢. الرقيب، هند (٢٠٢٠م). أثر دعم المشاريع المتوسطة والصغيرة على مستويات تمكين المرأة السعودية، **المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال**، المجلد الثامن، العدد الثالث، ص ص ٤٨٦-٥٠٢.

١٣. الشقير، أيمان والحميد، بدر والحضيف، شروق (٢٠١٨م). محاور تعزيز الدور الريادي لسيدات الأعمال السعوديات، **مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية**، المجلد ٢٦، العدد الرابع، ص ص ٢٠٦- ٢٣١.

١٤. شكارة، عادل (١٩٧٩م). معوقات مشاركة المرأة في عملية التنمية، **مجلة الآداب**، العدد ٢٤، ص ص ٢٠١-٢٨٢.

١٥. العثمان، حسين (٢٠٠٦م). مشاركة المرأة الأردنية في التنمية البشرية الواقع والمعوقات، **مجلة مؤتة للبحوث والدراسات**، المجلد ٢١، العدد الثالث، ص ص ١١-٣٢.

١٦. العطا، أحلام (٢٠٢٠م). التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية، **جامعة أم القرى**، المجلد ١٢، العدد الثاني، ص ص ١-٤١.

١٧. عمر، أحلام (٢٠١٥م). **علم اجتماع الأسري**، الرياض: دار الزهراء.

١٨. الغريب، عبد العزيز (٢٠١٦م). **نظريات علم الاجتماع**، الرياض: دار الزهراء

١٩. القاضي، عبد الرحمن (٢٠١١م). **المشروعات الصغيرة وتنمية المرأة السعودية دراسة حالة للمستفيدات من صندوق المئوية في منطقة القصيم، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القصيم**.

٢٠. القيسي، أحمد (٢٠١٤م). المشاركة الاجتماعية للمرأة العربية في عملية التنمية، **مجلة التربية**، المجلد الثاني، العدد ١٥٨، ص ص ٧٢٧-٧٥٧.

٢١. القصاص، مهدي (٢٠٠٨م – مارس). العمل الحر آلية لحل مشكلات الشباب، ورقة مقدمة إلى **ندوة علم الاجتماع وقضايا العمل والبطالة في ظل العولمة**، جامعة طنطا.

٢٢. كمال، مصطفى (٢٠١٩م). ثقافة العمل الحر والمشروعات الصغيرة، جمعية إدارة الاعمال العربية، العدد ١٦٦، ص ص ٢٤-٢٨.

٢٣. لطفي، طلعت والزيات، كمال (١٩٩٩م). **النظريات المعاصرة في علم الاجتماع**، القاهرة: دار غريب.

٢٤. اللوزي، محمد (٢٠١٠م). المشاريع الصغيرة في عمان: واقع وتحديات. **مجلة جامعة ناصر الأممية**، العدد الخامس، ص ص ١٧٩-٢٠٢.

٢٥. مجلس شؤون الأسرة (٢٠١٩م). **تقرير التقدم المحرز والتحديات القائمة في تنفيذ منهاج بيجن**، المملكة العربية.

٢٦. المطيري، نورة (٢٠٢٠م). **العوامل الاجتماعية والثقافية المؤثرة في اختيار المرأة السعودية لنشاط العمل الحر**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القصيم، القصيم.

٢٧. المملكة العربية السعودية (٢٠٢١م). **رؤية المملكة العربية السعودية (٢٠٣٠)**، على: https://www.vision2030.gov.sa/

٢٨. منظمة الأمم المتحدة (٢٠٢٠م). **تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي لدورة عام ٢٠٢٠م**، القاهرة: الأمم المتحدة.

٢٩. منشآت (٢٠٢٠م). **تأثير أزمة كرونا على المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية**، الرياض: جامعة الأمير سلطان، الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

٣٠. الهيئة العامة للإحصاء (٢٠١٩م). *الت***قرير الخاص بمناسبة اليوم العالمي للمرأة ٢٠٢٠: المرأة السعودية شريك النجاح**.

٣١. الوادي، حسين (٢٠٠٥م). المشروعات الصغيرة: ماهيتها والتحديات الذاتية، **المجلة العربية للإدارة**، المجلد العدد الأول، ص ص ٢٥-٤٣.

٣٢. واصل، شحاته (٢٠٢٠م). معوقات المشروعات الصغيرة في ليبيا، **جامعة القاهرة**، العدد ٢٦، ص ص ٣١١-٣٩٠.

٣٣. وزارة الاقتصاد والتخطيط (٢٠١٥م). **موجز خطة التنمية العاشرة وأولوياتها ٢٠١٥ – ٢٠١٩م**، وزارة الاقتصاد والتخطيط.

34. Feyisa, Bizuayehu & Tamene, Kaleb (2019). The roles of micro and small enterprises in empowering women: the case of Jimma town, Ethiopia, *International Journal of Multicultural and Multireligious Understanding*, Vol. 6, No. 2, pp. 139-151.